— تحدث الملك حسين عن احداث ايلول ، وما اصاب الاقتصاد من اضرار وخسائر جسيمة ، وجاء حديثه ليعرج على عودة « سيادة القانون والنظام » وعلى « الدرس » الذي تعلمه من ضرب المقاومة حيث قال : « لقد كان الدرس العملي الاول الذي استنتجناه خلال السنين الخمس الماضية **ان الامن والاستقرار** شرطان ضروريان للتخطيط والتنمية » . وهي دعوة مباشرة « للمعنيين بأمن المنطقة » ان يسارعوا في زيادة دعم النظام . كما عاد فأكد على هذه النقطة من خلال اشادته بالقوات المسلحة « **وبدورها في اعادة القانون والهدوء الى البلاد** » . ويجيب الملك عن تساؤل لا بد انه شغل خبراء التنمية حول تضخم النفقات العسكرية فيقول ، واذا كان هناك امرؤ يشك في معقولية نفقاتنا العسكرية فيتحتم عليه ان يتذكر ان ارضنا ما زالت محتلة ، وان محاولاتنا لتحقيق السلام ما زالت بعيدة عن التبلور « **.. كما ما زالت قوى الظلام والفوضى وعدم المسؤولية تعبث في منطقتنا** » (؟؟) . لذلك « فان النفقات العسكرية تصبح لا مناص منها ولها ما يبررها » .

٢ — اما الامير حسن فقد اشارت كلمته الى ان قرار النظام بعقد المؤتمر كان « لبنة الاساس لانفتاحنا على العالم » ، وان الخطة الثلاثية تمثل نقطة تحول في طريق التنمية والتقدم .. كما انها **ستسهم في تأمين الاستقرار في المنطقة** . وقال ان المؤتمر سيكون جزءا من عملية مستمرة **لاقامة حوار مع الاسرة الدولية** .

ملاحظات حول وقائع المؤتمر ونتائجه المباشرة :

١ — حرص الملك على احاطة الوفود البارزة في المؤتمر باهتمامه الشخصي ، فمثلا نقل ممثلو السوق الاوروبية المشتركة بطائرته الهيلوكوبتر الخاصة وطار بهم فوق انحاء الاردن . ٢ — توزع اعضاء الوفود في المؤتمر في اليوم الثاني لانعقاده على لجنتين اساسيتين ، واحدة لمناقشة الجانب الاقتصادي والثانية لمناقشة الجانب الاجتماعي . وتحدث امام اللجنتين ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وتايوان والبحرين والبرتغال بالاضافة الى ممثلي الوكالات المتخصصة للامم المتحدة . وابدوا استعدادهم لتقديم المساعدات للاردن والمساهمة في تنفيذ مشروعات الخطة . وقد قدمت اللجنتان الاساسيتان تقريرا عن مناقشاتهما في الجلسة الختامية للمؤتمر ، دعا فيه الحكومات والهيئات المختصة الى دعم الخطة . ٣ — قال وزير الاقتصاد الاردني عمر النابلسي ان مؤتمرا سيعقد في عمان في اوائل العام القادم (١٩٧٣) لتعريف المستثمرين الاجانب وتزويدهم بالمعلومات اللازمة . ومن جهة ثانية بدأت بعد المؤتمر مباحثات ثنائية بين الحكومة الاردنية والوفود المعنية بتمويل الخطة .

بشكل عام ، فان ما يمكن تسجيله على المؤتمر هو التالي : ● ان خطة التنمية والمؤتمر المخصص لها ، قد اعدا في ظروف وقف اطلاق النار على حدود المجابهة مع اسرائيل ، وفي ظروف خروج الاردن عن هذه المجابهة . لذلك عكست الخطة « الطابع السلمي » المهيمن على توجهات النظام ، حيث تأخذ السياحة مكانا مهما ، فتطور المناطق التي كانت حتى عامين مناطق عسكرية ومواقع للمقاومة الى مرافق سياحية . كما ان تطوير الزراعة في الاغوار ، ومشاريع التوطين والاسكان للنازحين في الاغوار يحمل ذات الطابع ، (راجع تقريرا عن خطة التنمية الثلاثية : شؤون فلسطينية عدد تشرين الاول ١٩٧٢) . ● ان توجه النظام الاردني لتمويل الخطة في هذه الظروف ، يلقى عطف الامبريالية والدول الغربية ورعايتها ، والتي تجد ان مصالحها الاقتصادية في المنطقة عموما ، (وخاصة البترول) ومصالحها السياسية باستقرار المنطقة ، تتطلب توفير حد ادنى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي للنظام ، واعادة تركيب الاقتصاد المحلي على اسس اكثر ثباتا . ● ان الخطة تعكس واقع ازدياد اهمية المراتب البرجوازية في اجهزة الدولة ، وازدياد تمويل النظام على التكنوقراط والبيروقراطية في انجاح الخطة ، لما تحتاجه من متابعة في التنفيذ ، ولكون أجهزة الحكومة هي الاجهزة الوحيدة القادرة على متابعة تنفيذ الخطة بانتظام . وعلى الرغم من مراهنة النظام على القطاع الخاص ليلعب دوره في تنفيذ مشاريع الخطة ، فانه من المستبعد ان تذهب مساهمة القطاع الخاص الى الحد المقدر له (نحو ٨٠ مليون دينار) . ● ان مشاريع خطة التنمية الثلاثية ، تعبير اقتصادي ملموس عن اتجاه سياسي لدى النظام على ان حدود مجابهته مع اسرائيل تقف عند حدود قيام جهد سياسي من الولايات المتحدة او غيرها ، وانها لا تفترض ، ولا تحبذ قيام اية مجابهة مسلحة مهما كانت حدودها « كعودة المقاومة مثلا » .